تقرير: اليوم الثاني

٢١ مايو ٢٠١٣

المحتويات

الجلسة الرابعة – الديمقراطية: التحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة

٣ ضمن فعاليات منتدى الدوحة: جلسة تبحث خطر تراجع إيمان العرب بجدوى التجارب الديمقراطية

الجلسة الخامسة – التعاون الدولي: آفاق الشراكة – التحدّيات و مُستلزمات النجاح

٥ المتحدّثون في جلسة التعاون الدولي ضمن منتدى الدوحة: أمام المجتمع الدولي مجالات عديدة لمساعدة الدول العربية

الجلسة السادسة – الإعلام الرقمي

٧ الحكومات لا يمكنها التحكّم بالإعلام الرقمي، بحسب جلسة منتدى الدوحة

الجلسة السابعة – جلسة اللجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان: تداعيات الأزمة الإقتصاديّة و الماليّة العلميّة على التمتع بحقوق الإنسان

٩ المشاركون في منتدى الدوحة: الازمة المالية العالمية أحد المؤثرات السلبية على حقوق الإنسان

الجلسة الرابعة – الديمقراطية: التحدّيات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة

ضمن فعاليات منتدى الدوحة: جلسة تبحث خطر تراجع إيمان العرب بجدوى التجارب الديمقراطية

– نقاش حول "التحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في المنطقة" يشير إلى النقص في الدعم المالي للدول العربية التي تشهد مرحلة انتقالية، في ظلّ مخاوف من العودة إلى الديكتاتورية–

أجمع المتحدّثون في الجلسة الثالثة من منتدى الدوحة، والتي عقدت قبل ظهر اليوم الثلاثاء لمناقشة التحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة في العالم العربي، على أنه قد تكون هناك حاجة لتقديم الدعم بأشكاله المختلفة –بما فيه المالي– إلى بعض الدول لوقفها عن الانحدار نحو حالة اللادولة، أو حتى لدفعها للعودة مجدداً إلى نظام الحزب الواحد الذي أسقطته ثورات الربيع العربي.

وقالت منى يعقوبيان، مديرة مشروع الشرق الأوسط في مركز ستيمسون، أن "المنطقة عالقة بين تحوّل تاريخي وبين حافة انهيار الثورة وفشلها". وأضافت: "ربما من الإنصاف القول أن الوقت ليس في صالح التغيّرات العربية، فما أحدثته هذه التحركات من عدم استقرار فاقم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت بالأساس سبباً رئيسياً لاندلاع التحركات والاحتجاجات الشبابية".

وأكّدت يعقوبيان ما ورد في كلمات المتحدّثين من اليوم الأول للمنتدى، الذي كان افتتح أعماله يوم أمس الإثنين في العاصمة القطرية الدوحة، بخصوص التنمية الاقتصادية، واقترحت "خطة مارشال عربية" تحاكي الخطوط الاستراتيجية التي اعتمدت في إعادة إعمار أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث رأت أن "هناك الكثير مما يمكن أن نتعلمه من خطة مارشال كمثال ناجح للانتقال الإقليمي"، وأن العالم العربي يعتبر أحد أقل المناطق وحدةً واندماجاً في العالم.

وأضافت يعقوبيان: "لقد كانت التنمية الاقتصادية الإقليمية أحد أبرز معالم خطة مارشال، وتجلى ذلك في العديد من الأوجه، حيث ركّزت الخطة على العلاقات التجارية عبر القارة، وهذا المنطق نفسه"، بحسب يعقوبيان، "ينطبق على العالم العربي، فدول المغرب العربي لا يتجاوز حجم تجارتها البينية نسبة ٣% على سبيل المثال، وهذا يعكس حجم الفرص الهائلة غير المستغلّة. حقيقةً، إن الوحدة الاقتصادية الإقليمية قد تغيّر جوهرياً من قواعد اللعبة، فهي ستجمع كتلة سكانية تعدادها ٣٠٠–٣٥٠ مليون نسمة، وبالتالي ستجذب استثمارات، وتمكّن الأعمال الصغيرة من النمو والتوسّع... كما ستساعد على تعزيز الاستقرار في المنطقة".

وتأييداً لما طرحه بعض المتحدثون أمس، رأت يعقوبيان أن دول الخليج هي المرشح الرئيسي لتمويل مثل هذا المشروع: "تمّ تمويل خطة مارشال بتدفقات هائلة من الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، أما اليوم، فلا يمكن توقّع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا بذلك؛ بالمقابل، فإن دول الخليج هي في موقع يسمح لها بالمساعدة، فهي تمتلك ثروات طبيعية ضخمة".

من جهتها، أكّدت روبن رايت، الباحثة في مركز وودرو ولسون الدولي، الحاجة إلى تحرّك عاجل لضمان انتقال ديمقراطي، ولكنها أبدت قلقاً من تكرار "النموذج الفنزويلي" حيث "الانتخاب الديمقراطي للرجال الأقوياء ليتعاملوا مع القضايا الأبرز".

"أما السرّ المؤلم والصغير بشأن الانتقال، فهو أن الفساد يتجذّر ويتوسّع. لقد أخبرني أحد المسؤولين الكبار في ليبيا أنه في عهد القذافي كان لدينا "قذافي" واحد، أما اليوم فهناك ٦.٥ مليون "قذافي". لقد انتشرت الديمقراطية إلى حدود أبعد من القدرة على التحمّل. ففي ليبيا

هناك ٢٠٠ مقعد في البرلمان، ١٢٠ منهم مخصصون للأفراد، ترشح في الانتخابات لهذه المقاعد أكثر من ثلاثة آلاف مرشح؛ في حين تنافس أكثر من مئة وثلاثون حزباً على المقاعد الثمانين الأخرى والمخصصة للأحزاب. وهذا ليس أمراً محمولاً على المدى البعيد". وحذّرت رايت: "هناك خطر كبير يتمثّل في القوى الانقسامية – أي من يقولون "أريد أن أكون قائداً، أريد صلاحيات ونفوذ السلطة" – وهذا سيرتد سلباً على المدى البعيد".
كما أكّد عبد العزيز بن عثمان بن صقر من السعودية، رئيس مركز الخليج للأبحاث، على تصريحات رايت، محذّراً من الخطر الذي قد يتمثّل في تحوّل النخب الجديدة التي برزت ما بعد الربيع العربي إلى نسخٍ عن الأنظمة القديمة لكن بمظهر ديمقراطي مخادع.

وقال صقر: "إن النخب الحاكمة ستحاول أن تدخل تغييرات على الديمقراطية الحالية وتغيّرها تدريجياً بحيث تعود وتصبح أنظمة ديكتاتورية. يجب علينا أن نتذكر دائماً أن جميع الانظمة التي تمت الإطاحة بها في المنطقة، من مثل نظام بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، وصالح في اليمن، كانت استخدمت آليات ديمقراطية بحد ذاتها، من مثل الاستفتاءات والانتخابات والبرلمانات".

وأضاف صقر: "إن هذا التغيير تمّ فرضه من قبل ضغوط خارجية، ولم يكن الخيار الطوعي لهذه القيادات والقوى الجديدة من مثل الإخوان المسلمين في مصر مثلاً. فالديمقراطية الغربية ليست خيارهم الطبيعي، بل حقيقةً، إن إيديولوجياتهم تشير دائماً إلى الديمقراطية الإسلامية وليس الديمقراطية بمعيارية غربية".

ورفض صقر فكرة أن دول الخليج عارضت الربيع العربي أو الاحتجاجات والثورات العربية، قائلاً أنها كانت من أوائل من عرضوا وقدموا المساعدة المالية لمصر واعترفوا بالتغييرات التي حصلت.

أمّا مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية السابق للحكومة الإسلامية في السودان، فقال أن بعض الدول العربية لديها خوف مبالغ به من الحركات الإسلامية، وخاصة الإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس. وأوضح: "تخشى بعض الدول من تسونامي إسلامي في المنطقة. ما هو مستقبل أنظمة الربيع العربي في المنطقة؟ إن ذلك يعتمد على قدرتها على إدارة الدولة، وتحقيق المشاركة السياسية والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والأمن، والحد الأدنى من الخدمات المعيشية، لنكون صادقين. إنني إيجابي وآمل أن يتم تحقيق هذه التحديات والتطلعات".

ونبّه السفير سيزاريو ميلانطونيو نيتو، ممثل البرازيل لشؤون الشرق الأوسط، بنبرةٍ من الأمل، إلى أنه على الشعوب أن تصبر قليلاً.

"التغيير يستغرق وقتاً. لقد عشنا حكم العديد من الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية. في البرازيل، استغرقت صياغة الدستور فقط ثلاث سنوات بين عامي ١٩٨٥–٨٨، واستغرقت عشر سنوات أخرى لبناء وزارة جديدة للدفاع مع إخضاع المؤسسة العسكرية للإدارة المدنية للدولة"، أضاف نيتو، "إذن فإن ما نحتاجه هو إعطاء فرصة إضافية للديمقراطية، والتحلّي بالصبر، حتى وإن كانت هناك تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة".

- منى يعقوبيان تطالب بـ"خطة مارشال عربية" تموّلها دول الخليج لإنقاذ الربيع العربي
- عبد العزيز بن صقر يرى أن هناك خطر في أن تستنسخ الحكومات إسلامية نموذج الأنظمة القديمة
- المبعوث البرازيلي، ووزير الخارجية السوداني السابق، يطالبون بمنح الحكومات الجديدة بعض الوقت لتثبت نفسها

الجلسة الخامسة – التعاون الدولي: آفاق الشراكة – التحدّيات و مُستلزمات النجاح

المتحدّثون في جلسة التعاون الدولي ضمن منتدى الدوحة: أمام المجتمع الدولي مجالات عديدة لمساعدة الدول العربية

– *اعتبروا أن التدخّل لمنع النزاع أو إنهائه ممكن، ولكن يجب التعامل معه بحساسية وحذر*–

في جلسة خصّصت لمناقشة أبعاد التعاون الدولي، قدّم المتحدّثون في منتدى الدوحة وجهات نظرهم حول الكيفية التي يمكن بها للدول العربية أن تستفيد من هذا التعاون، وحدّدوا بعض الطرق التي يمكن من خلالها مساعدة الدول التي تعيش مراحل انتقالية، من دون التدخّل في ديناميكيات العمليات المعقّدة للتغيير، والتي غالباً ما تكون هشّة.

وقالت سارة كليف، وهي مديرة في البنك الدولي، أن "التغيير ما بعد الصراع أو الانتقال الديمقراطي، سواءً كان تغييراً تدريجياً أو ثورياً، هو بالضرورة مجموعة من العمليات الوطنية، وبالتالي تلعب أفعال الشخصيات الوطنية دوراً رئيسياً في إنجاحه؛ وعلى اللاعبين الدوليين أن يحتفظوا ببعض المسافات"، ثم استطردت: "لكن هذا لا يلغي أدوراهم، والتي عليهم القيام بها".

وبيّنت كليف أنه "من المهم أن نعود إلى مصدر الاحتجاجات خلال السنوات الثلاث الماضية. فالاحتجاجات لم تكن تجري في مناطق نامية بالمفهوم الكلاسيكي – فتونس كانت إحدى الدول التي نالت الاستحسان لنجاحها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الثورة. ولكن محمد البوعزيزي أحرق نفسه ... لأنه شعر أنه تعرّض للإهانة على يد الشرطة ولم يكن أمامه أي ملجأ للعدالة أو للمشاركة السياسية لإيصال صوته وحقه. كان موته نداءً يطالب بالعدالة وعدم التهميش والكرامة والفرص"؛ في إشارة إلى إحراق البوعزيزي لنفسه، والذي كان شرارة انطلاق الثورة التونسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومن بعد ذلك في باقي الدول العربية.

وأضافت كليف: "لقد تمّ استبعاد دور العدالة والفرص من النسخة الأصلية للأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، والتي على أساسها تمّ الحكم على دول مثل تونس أو مصر من قبل المنظمات الدولية".

"أما الآن"، وبحسب كليف، "فمن المهم أن يأتي أي دعم عن طريق المنظمات الدولية، وأن يأتي بسرعة".

وأوضحت: "لقد أصبحت السرعة عاملاً أساسياً في تقديم الدعم للدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية، لأن هذه التغييرات تشتمل على عملية إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وهنا تصبح المشاريع التي تستغرق عامين مثلاً مشاريع طويلة جداً" في إشارة إلى تعطّش الشعوب للتغيير السريع، مضيفةً: "لقد كنت للتوّ في اليمن، حيث كانت هناك وعود ضخمة بالمساعدة والدعم، ولكن معظم هذه المساعدات لمشاريع بنى تحتية، لا يمكن تحقيقها خلال الاثني عشر شهراً القادمة، أي قبل الانتخابات القادمة".

أمّا جيم مارشال، وهو عضو سابق في الكونغرس الأمريكي، ورئيس معهد السلام في الولايات المتحدة الأمريكية، فرأى أن قطاعات الأعمال لها أيضاً مصلحة في تحقيق ونشر السلام، لأن ذلك عنصر رئيسي في التنمية الإقتصادية على المستويات الإقليمية والعالمية.

وقال مارشال: "السلام أمر جيّد لصالح الأعمال، وإن السعي للسلام لأجل تحقيق الأرباح هو ربما أمر منطقي جداً. لا يمكن لأي حكومة في العالم أن تقدر على جلب السلام إلى العالم بمفردها، فهذا الأمر يتطلب شراكات"، مضيفاً: "لقد أظهرت الدراسات الحديثة مرة بعد مرة أن السلام يقوّي من الأعمال ... إنّني هنا لأشجّع على مبادرة جديدة للأعمال العالمية".

بدوره، أشار يوغين كاربوف، نائب رئيس الوزراء في جمهورية مولدوفا –التي نالت استقلالها في ١٩٩١ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي– إلى تجربة بلاده، التي استفادت كثيراً من التعاون الدولي خلال فترة مرورها بالمرحلة الانتقالية. وخاطب كاربوف الجلسة بالقول: "لقد كان للمساعدات الخارجية دور رئيسي في توفير الدعم السياسي، والقروض، والاستثمار المباشر، طيلة فترة العشر سنوات التي تلت انهيار الشيوعية".

كما أكّد شهيد مالك، وهو وزير بريطاني سابق للتنمية الدولية، أن منع النزاعات له مردودات اقتصادية إيجابية هائلة، ولكن الحكومات غالباً ما تتجنب الإصلاحات خوفاً من اشعال الفتن والشقاقات.

وأوضح مالك: "إنّ نزاعاً واحداً يكلّف ما قيمته مجموع الدعم الذي يقدّم سنوياً في العالم ككل. إن كل فلس ننفقه على منع النزاعات والعنف، يوفّر على المجتمع الدولي أربعة فلوس بالمقابل"، مستعيداً تجربته في العمل على إقناع الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح بإلغاء الامتيازات: "قدّمت له شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوص الامتيازات ... وقال لي أنه تحدّث عن هذا الأمر مسبقاً، ثمّ كانت هناك احتجاجات وأعمال شغب ووقع بعض القتلى".

وانتقل مالك من ثمّ للحديث حول النزاع في سوريا، والذي اشتدّ خلال السنتين الماضيتين، حيث رأى أنّه مثال واضح عن حالة نزاع يتردّد المجتمع الدولي للتدخّل فيها، مع أنّ تكلفة استمرارها ضخمة. وقال: "إنّ عدم قدرتنا على اتّخاذ التصرّف الصحيح تجاه الشعب السوري هو عنصر رئيسي في جعل الأمور تصل إلى ما هي عليه اليوم. إنّني واثق أن الأفراد المجتمعون هنا اليوم ليسوا ممّن يفضّلون عدم فعل أي شيء. وإنّني واثقٌ أنّنا سنبدأ بالتحرّك للأمام، ببطء، ولكن بالتأكيد".

- سارة كليف، مديرة في البنك الدولي: على اللاعبين الدوليين أن يحتفظوا ببعض المسافات، ولكن هذا لا يلغي أدوراهم التي عليهم القيام بها
- رئيس معهد السلام في الولايات المتحدة الأمريكية: على رجال الأعمال أن يضافروا جهود الاستثمار في حلّ النزاعات
- الوزير البريطاني السابق للتنمية الدولية: ما زلت واثقاً بجهود إنهاء النزاع في سوريا

الجلسة السادسة – الإعلام الرقمي

الحكومات لا يمكنها التحكّم بالإعلام الرقمي، بحسب جلسة منتدى الدوحة

- *المشاركون من الخبراء بحثوا دور الإعلام الاجتماعي في الثورات العربية، والصعوبات التي تواجه وسائل الإعلام في التحقّق من صحّة المواد المنشورة من خلالها، وأهمية قيمة المسؤولية في استخدام الإعلام الاجتماعي-*

ستنتهي كافة الجهود التي تبذلها الحكومات للتحكّم بالإعلام الإجتماعي إلى الفشل، حيث أدّت التغييرات الدراماتيكية في عالم من الأخبار والاتصالات إلى تشكيل دوائر جديدة من الرأي العام، تجبر الحكومات على الأخذ آراء الأفراد بعين الاعتبار؛ بحسب ما رأى الخبراء المتحدّثون في جلسة الإعلام الرقمي ضمن منتدى الدوحة اليوم الثلاثاء.

ولكن هذا ليس إيجابياً بالضرورة بحسب الخبراء أيضاً، ففقّاعة الإعلام الاجتماعي تنطوي على تحدّيات لوسائل الإعلام التقليدية وأيضاً لأخلاقيات المهنة، حيث غالباً ما يكون هناك تدفّق في المعلومات عندما يكون من الصعب حقاً التمييز ما بين الحقيقة والإشاعة والتحريف، وعندما يكون من السهل أن تصل معلومة خاطئة أو مغرضة إلى ملايين الأشخاص في غمضة عين.

ورأى فيليب سيب، السفير الأمريكي السابق ومدير مركز الدبلوماسية العامة: "عندما نتحدّث عن الإعلام الاجتماعي، ونصل إلى كلمة "تمكين"، لا يمكننا تجاهل أنّ الحراس التقليديين لبوابات المعلومات، أي الحكومات بشكل رئيسي، تمّت إزاحتهم"، مضيفاً: "يتوقّع الناس اليوم تدفّقاً مباشراً للمعلومات، ويتوقعون أيضاً المشاركة في النقاش. إنها عملية أشبه ما تكون بإعادة كتابة العقد الاجتماعي فيما يتعلّق بالتواصل".

ومنذ تأسس في ٢٠٠٦، استقطب تويتر، أحد أبرز وسائل التواصل الاجتماعي، أكثر من ٥٠٠ مليون مستخدم مسجل بحلول ٢٠١٢، يقومون يومياً ببث أكثر من ٣٤٠ مليون تغريدة؛ في حين اجتذب فايسبوك، الذي تأسس في ٢٠٠٤، حوالي ١.١ مليار مستخدم. أما موقع يوتيوب، والذي يسمح للمستخدمين بتحميل ومشاهدة ومشاركة مقاطع الفيديو، فهو لا يتطلب حتى التسجيل من المشاركين.

أضف إلى ذلك أن الهواتف المحمولة تسرّع مزيداً من ثورة الإعلام؛ فبحسب سيب: "هناك حالياً ٧ مليار شخص في العالم، و٦ مليار رقم هاتف محمول قيد الاستخدام. معظم هذه الهواتف ليست غالية الثمن، وهي ببساطة للاتصالات الهاتفية والمحادثات النصية، ولكن مع حلول ٢٠٢٠، ستكون جميع الهواتف المحمولة المتوفرة هواتف ذكية". وأضاف: "يمكنكم أن تفكروا ما الذي سيعنيه ذلك من حيث قدرة الأشخاص على الاتصال بالانترنت في أي وقت وأي مكان حول العالم".

"لقد لعبت هذه الثورة الإعلامية دوراً في تمكين الأفراد من تنظيم الاحتجاجات خلال الربيع العربي، منذ عامين"، أضاف سيب. "جميعنا نعلم أن الإعلام الاجتماعي ساهم في ثورات ٢٠١١. إن المثل الأوضح على هذا هو صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفايسبوك" "؛ في إشارة إلى خالد سعيد، الذي توفي على يد الشرطة المصرية في ٢٠١٠ وأثار غضب المصريين ودفعهم لحشد تحرك في الشارع. وأوضح "هذا يظهر أنه يمكن توسيع نطاق التواصل وبناء شبكات، مع أهمية الإدراك المستمر لأن الإعلام الرقمي هو مجرد أداة. لا توجد "ثورة فايسبوك" – إنها فقط "ثورة مصر" أو "ثورة تونس" ".

كما أشار سيب إلى الاحتجاجات المناهضة لأمريكا، والتي اندلعت حول العالم العام الماضي بسبب فيلم معادٍ للإسلام قام بإعداده مصري مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية: "لقد أظهرت هذه الاحتجاجات القوة الخطيرة للإعلام الجديد. لقد انتشر كالفيروس من خلال اليوتيوب وغيره من

الوسائل. لقد أظهر قوة انتشار المادة الإعلامية بنشرها على يوتيوب ونشرها من خلال تويتر وفايسبوك. تخيلوا لو أنّ ذلك حصل منذ عشر سنوات مضت، لم تكن هناك هذه الوسائل؛ ربما لم نكن لنسمع عنه وبالطبع لم تكن الأمور لتصل إلى ما وصلت عليه اليوم".
وأضاف مشاركون آخرون أن هذه القوة تمثّل تحديات للإعلام التقليدي. فقد ذكر سعود حيدر، وهو أحد كبار المحللين لشبكة الانترنت في قسم الإعلام الجديد في شبكة الجزيرة الإخبارية: "إن ذلك بالنسبة لنا تحدٍ كبير. فالجمهور شبه استهلك المحتوى الرقمي تماماً، وغالباً ما يكون من الصعب التأكّد من مصداقية المحتوى المنشور على المصادر والمواقع الالكترونية الإخبارية، وفي طليعتها يوتيوب، مما يفاقم من الصعوبة، خاصة في حالة النزاع السوري، حيث يستخدم الطرفين مقاطع الفيديو المصوّرة بالهواتف المحمولة لنشر صور الانتهاكات والفظائع الإنسانية، وحيث أن "جودة معظم هذه التسجيلات لا تكون جيدة"، بحسب حيدر.

بدوره تحدّث محمود علم الدين، نائب عميد كلية الإعلام الجماهيري في جامعة القاهرة، عن أنّ السلطات المصرية مؤخراً تلقّت إنذاراً حول هجوم إسلاميين على كرسي الكنيسة القبطية في القاهرة من خلال الفايسبوك. وقال: "يمكن أن تنتشر الطائفية بكلمة على الفايسبوك، وإن المخاوف تتزايد من الإعلام الاجتماعي".

وركّز محمد أحمد فياض، المستشار الإعلامي في مركز البحرين للدراسات الشرقية، في حديثه على هذه المخاطر، قائلاً أن استخدام الإعلام الاجتماعي يجب أن يترافق مع المسؤولية: "جميعنا نعلم أن الإعلام هو الوجه الآخر للسياسة في الحكومة، ولكن اليوم أصبح الإعلام الاجتماعي والرقمي الوجه الآخر للدبلوماسية، وهي دبلوماسية شعبية ... كل مواطن أصبح سفيراً لهذه الدولة، حتى وإن لم يكن سفيراً رسمياً"، في إشارة إلى أن المواطنين اليوم غالباً ما يجدون نفسهم يتحدثون مباشرة مع مسؤولين حكوميين عبر الانترنت.

وفي البحرين، حيث لجأت الجماهير المعارضة والمؤيدة للحكومة إلى تويتر بشكل كبير، بعد سحق احتجاجات الربيع العربي في ٢٠١١، انخرط بعض من القياديين المعارضين في مداعبات علنية مع مسؤولين رسميين من مثل وزير الخارجية البحريني.

ورأى فياض أيضاً أن مالكي منصات الإعلام الاجتماعي، من مثل المواقع الالكترونية والمنتديات، قد تكون لهم دوافع أخرى: "في ظل الأرباح الهائلة لمالكي الشبكات الاجتماعية، فإنهم جزء من لعبة خطرة. وهم راغبون بتغيير قواعد اللعبة بحسب من يدفع أكثر. بعض وسائل الإعلام الاجتماعي تستخدم للتعبير عن الآراء وقد تحاول أن تغير قواعد الرأي بحسب اتجاهات مصالحها". وقد اعترض أحد الحاضرين على هذا الرأي قائلاً أن هذا يمثّل عقلية تقليدية تشابه عقلية الأنظمة التي أطيح بها في مصر وتونس.

وقد أقرّ معظم المتحدثون بأنّ الإعلام التقليدي قد يتكيّف مع الإعلام الجديد الرقمي، وأن هناك قيمة مهمة في التحقّق من مصداقية الأخبار في المصادر الإخبارية المختلفة، خاصة المعروفة منها والتي لها جماهير كبيرة، وفي الأخبار التي تنتشر بداية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد ألغت مجلة نيوزيوك العام الماضي نسختها المطبوعة واعتمدت الرقمية بشكل مطلق.

وقال عاطف السعداوي، رئيس التحرير في مجلة ديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة: "لقد لجأ موقع وول ستريت جورنال إلى الاشتراكات المدفوعة على الشبكة، وقد ارتفع عدد المشتركين فيه لأن المحتوى الذي يقدّمونه عالي المستوى والجودة. إنّ الصحافة الاستقصائية هي أحد سمات الإعلام التقليدي التي نفتقدها اليوم في الإعلام الجديد".

- السفير الأمريكي السابق فيليب سيب: الإعلام الجديد "أعاد كتابة العقد الاجتماعي"
- نائب عميد كلية الإعلام الجماهيري في جامعة القاهرة: "الطائفية يمكن أن تنتشر بكلمة على الفايسبوك"
- أحد المحللين الرقميين في الجزيرة: إن الحكم على مصداقية المقاطع المنشورة على يوتيوب ليس سهلاً

الجلسة السابعة – جلسة اللجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان: تداعيات الأزمة الإقتصاديّة و الماليّة العلميّة على التمتع بحقوق الإنسان

المشاركون في منتدى الدوحة: الازمة المالية العالمية أحد المؤثرات السلبية على حقوق الإنسان

العاصمة القطرية تحتضن رواد المؤسسات الحقوقية الدولية لمناقشة موضوع " تداعيات الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية على التمتع بحقوق الإنسان"

قال المشاركون في اليوم الثاني لمنتدى الدوحة بأن الأزمة المالية العالمية قد ساهمت في زيادة عدد المنازعات حول العالم، وقد توافق المشاركون بأنه لابد من وضع أُسس وقواعد حقوق الإنسان في نظام اقتصادي عالمي جديد.

وقال السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بان الأزمة لعبت دوراً في تهييج الشارع العربي خلال تظاهرات العام ٢٠١١، وأضاف: " للعولمة تأثير ملحوظ على المجتمعات الدولية من ناحية تبادل المعلومات والتواصل بين الدول والثقافات المختلفة وهو ما يؤثر على المجتمعات في بعض حالات المنازعات. "

ومن جانبه صرح السيد باولو ليمبو، المنسق المقيم للأمم المتحدة و الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبوظبي: " لم يتم احتواء الأزمة العالمية ما أدى الى تعظيم تأثيراها السلبية. لا يوجد أي مجتمع بعيد عن العنف ولاكن هنالك حلول لاحتواء عواقب العنف. التعدي على حقوق الإنسان له عواقب عديدة قد تصل الى التأثير على الاقتصاد والاستدامة."

وتابع السيد باولو قائلاً: " بعد خمس سنوات من الأزمة المالية الأكثر تأثيراً في العالم، باستطاعتنا القول بأن سبب الأزمة كان النظام السياسي الذي سمح لمجموعات محددة بان تسعى لتحقيق فوائد اقتصادية ومالية خاصة على حساب الاقتصاد الدولي وقد ساعدهم في ذلك مجموعة من الفاسدين وبعض الحكومات غير المتمكنة. التأثير السياسي للأزمة المالية امتد ليصل الى جميع انحاء العالم وكان له تأثير مباشر في القرار والأحداث السياسية حيث كان أحد اهم عوامل الربيع العربي وتعزيز الفرق بين طبقات المجتمع. "

" لو أردنا ان نفهم كيفيه معالجة هذه الأزمة وأطُر الحل، لابد لنا من أن نتفهم بأن سبب الأزمة هو قرارات اقتصادية وليست قدراً مكتوب، ولابد علينا الاعتراف بأن هذه القرارات هي السبب وليس التذبذب في الاسواق."

" علينا التفكير مرة أخرى في العقد الاجتماعي... علينا فهم انه هنالك حاجه لإعادة تطوير نظام دولي للحوكمة الاقتصادية وذلك لتحديد مسؤوليات الحكومات وواجبتها. لا نريد تقويض الحريات الاقتصادية للأسواق ولاكن يجب على الحكومات تنظيم هذه الأسواق ومراقبتها بشكل فعال لتضمن حقوق المجتمعات."

وأوضح السيد ليمبو بأن الأمم المتحدة ستساهم في الحل من خلال التأثير على النقاشات القادمة حول أهداف "الملينيوم" الثمانية، التي تم تحديدها خلال مؤتمر عام ٢٠٠٠، لضمان ان القواعد الأساسية لهذه الحلول الاقتصادية ستكون موجودة في المؤتمر القادم. وأضاف بان الأمم المتحدة ستأخذ في الاعتبار وجهة نظر الدول الخليجية بهذا الخصوص، وختم بان نقاشات منتدى الدوحة خلال اليومين الأول والثاني بينت بأن الأمم المتحدة ستحتاج للمزيد من الدعم المالي وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة."

ومن جانبه، يرى ميشيل فوتي، رئيس الكلية الجامعية هنري دونان في جنيف ورئيس معهد جنيف لحقوق الإنسان، بان هنالك الحاجة للمزيد من الجهود لتعظيم ايجابيات العولمة للجميع. وقال " كيف بإمكاننا ان نعظم إيجابيات العولمة لتصل للجميع وليس فقط لفئة محدودة، وكيف بالإمكان أن نوجد حلول لمواجهة سلبيات العولمة."

وأكد السيد فوتي بانه يجب على الدول اتخاذ تدابير قانونية وتشريعات لمواجهة تجارة البشر والعمالة المغصوبة من خلال اقتراح حلول عملية لتعزيز الحقوق في هذا الجانب مثل توفير التدريب الازم للعمالة المهاجرة من خلال شبكات الانترنت او توفير المعلومات والقواعد الاساسية من خلال وسائل الكترونية مثل اقراص التخزين المحمولة وذلك لتعزز الوعي وثقافة حقوق الانسان وتطوير برامج لحماية اللاجئين والمهاجرين من الاستغلال.

هذا وقد انتقد السيد خالد القاضي، رئيس مجلي امناء المركز العربي للوعي بالقانون في القاهرة، الدول العربية لعدم اتخاذ مشاكل العمالة المهاجرة بالشكل الجدي والمطلوب حيث لم توقع العديد من الدول على الاتفاقية الدولية لحقوق العمالة المهاجرة في مؤتمر الامم المتحدة في العام ١٩٩٠ والتي تم تطبيقها على جميع الدول في العام ٢٠٠٣. وقال: " لماذا لم توقع الدول العربية هذه الاتفاقية؟ السبب هو بان

الدول العربية لا يمكنها ان تطبق قواعد هذه الاتفاقية. إني ادعو جامعة الدول العربية لتبني هذه الاتفاقية. بعض الدول العربية يوجد بها مئات الألاف من اللاجئين بينما يوجد في الدول الخليجية عدد كبير من المقيمين الأجانب اللذين لايزال لهم دور في بناء الدولة الحديثة."

وانتقد السيد زيدان زيراوي، عميد كرسي أبحاث الإقليمية والتعاون الدولي في مركز ITESM في المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على خلفية قرارات وتشريعات تحد من تدفق العمالة المكسيكية لأراضيها وهو ما اعتبره خلافاً لحقوق العمال المهاجرة. وقال " تم استبعاد ١.٥ مليون عامل مهاجر في عهد الرئيس أوباما في السنوات القليلة الماضية وهذه العمالة ليست عليها اي جرائم او مخالفات قانونية. المأساة الاخرى هي العثور على ٩٣ جثة من هؤلاء العمال المستبعدين في الصحراء وذلك إثر عبورهم الصحراء للوصول الى المدن المكسيكية."

- ليمبو: لابد من التوصل الى عقد اجتماعي جديد يضمن تطوير نظام اقتصادي دولي قائم على أساسيات حقوق الإنسان
- ماورير: العولمة والازمة المالية ساهمت في تزايد المنازعات
- مسؤول حقوقي عربي: الدول العربية لم توقع على المعاهدات الدولية لحماية العمالة المهاجرة